عبد العزيز عبد المؤمن – باحث دكتوراه كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة الجزائر

انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة غرب افريقيا.

ملخص: تعتبر عملية بناء الدولة عملية صعبة كثيرا لأنها تعتمد بالأساس على الإرادة السياسية القوية للخروج من أزمات مختلفة خاصة أزمات التنمية السياسية أزمة شرعية–تغلغل–توزيع ...الخ التي تكلم عنها لوسيان باي، وبما ان الدولة في أفريقيا مازالت تعيش مرحلة البناء والتحول للنظم الديمقراطية التي تضمن حق المواطنة والحكم الراشد وتأسيس دولة الحق والقانون بالخصوصية الافريقية، الا ان هذا البناء واجهته جملة من العراقيل والتهديدات غير التقليدية من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير الشرعية اثرت في البناء الاجتماعي الذي يعيش حالة من عدم الرضا وكذا اتساع الهوة بينه وبين النظام السياسي للدول في افريقيا، ومن جهة أخرى اثرت في البناء السياسي لان الاستقرار الأمني يضمن نمو الدولة وتدوير عجلة التنمية فيما يسمى بمتلازمة الامن والتنمية أينما كان امن وجدت تنمية والعكس صحيح، وتحقيقها يحدث العدل المساواة بين افراد المجتمع خاصة وان أسباب المؤدية ل وجود التهديدات هي الحاجة الاقتصادية والاجتماعية.

– **كلمات دلالية: إرهاب–هجرة–بناء مؤسساتي–امن إقليمي–الدولة.**

Implications of new security threats to the West African region.

Abstract:The process of building the state is a difficult process because it depends mainly on the strong political will to emerge from various crises, especially the crises of political development, the crisis of legitimacy, penetration, distribution, etc., which Lucian Bay spoke about. Which guarantees the right of citizenship and good governance and the establishment of a state of law and law of African privacy, but this construction was faced with a number of obstacles and threats of non-conventional terrorism and organized crime and illegal migration affected the social construction, which is a state of dissatisfaction as well as widening gap between him and the political system of the countries in Africa, and on the other hand affected the political construction because the security stability ensures the growth of the state and the rotation of the development of the so-called security syndrome and development wherever security development and vice versa, and achieve justice occurs equality among members of society especially as the reasons for the existence of threats are Economic and social need.

مقدمة :

حظيت مسألة بناء الدولة في أفريقيا باهتمام كبير كإحدى القضايا الكبرى التي تعاني منها دول القارة الإفريقية، وذلك بسب العديد من المشكلات التي كانت إما في شكل رواسب التاريخية التي أنتجها المستعمر أو مشاكل اثنية أو تنموية وكذا الامنية منها والتي نركز عليها في مداخلتنا هذه بإبراز طبيعة التهديدات الغير التقليدية وأثرها على بناء الدولة وكذا سبل حلها.

وهذا بالتركيز على التهديدات النسقية ونقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الايجابي داخل النسق السياسي (النسق الإفريقي) النسق الفرعي (دول غرب إفريقيا) أو فيما بينها. ومن بين هذه التهديدات الغير التقليدية الظاهرة الإرهابية وما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول الإفريقية خاصة وإبراز ذلك التداخل والتلاحق بين الشبكات الوطنية مع الجهوية والدولية (داخل الدولة ومع مختلف التنظيمات في إفريقيا) إلى النسق الدولي أي علاقاتها مع التنظيمات العالمية، خاصة وأن الإرهاب كظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العقدية والعملياتية بارتباطاتها الفكرية والمادية بل وحتى عضوية مع الإرهاب العالمي.

أ: طبيعة التهديدات الغير التقليدية في منطقة غرب افريقيا

قبل التركيز على طبيعة التهديد سنقدم تعريفا مختصرا للتهديدات اللاتماثلية نحدد من خلاله طبيعة التهديداتفهي مجمل التهديدات الأمنية التي تهدد امن الدول من دون ان يكون لمصادرها صفة الدولة بما لها من خصائص وأركان مع تشكيل الخطر على الدولة من أمثلتها: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.

وسنركز في هذا المحور على ظاهرتين: الإرهاب، الهجرة غير شرعية.

وبما أن التداخل الجيوبوليتيكي موجود بين منطقة الغرب افريقيا والساحل فإذا حددنا المنطقة جغرافيا وجدنا انها تبدأ من النيجر ونيجيريا شرقا، الى المحيط

الاطلسي غربا وهذا ما يجعلها تتداخل جغرافيا مع الساحل ولذا فإن مجمل التهديدات تكون لديها تأثير متبادل على المنطقتين وهذا ما ستظهره الدراسة التي نحن بصدد تقديمها.(1)

1- الظاهرة الإرهابية.

يمكن القول بأن منطقة غرب افريقيا والساحل، كقوس للأزمات تنتج عدد من المعضلات الأمنية التي تفاقمت في السنوات الحالية بحكم استمرار هذه الحركيات السببية، ومن بين هذه المعضلات التطرف والإرهاب: تؤكد عدد من الدراسات، خاصة الأمريكية منها، أن غرب افريقيا تمثل مجالا خصبا لنمو وتطور إرهاب إفريقي خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني عن طريق عدد من الجمعيات "السلفية" أو عن طريق جماعة الدعوة والتبليغ، وكذلك لوجود عدد من السوابق الإرهابية.(2)
ومما يعطي نوعا من المصداقية لهذه الفرضيات هو ضعف المقدرة لدول في منطقة غرب افريقيا والساحل في رقابة الحدود والإدارة الأمنية لأراضيها بالنظر لضعف الإمكانات وشساعة الرقعة الجغرافية وكذلك لضعف الفعالية الاقتصادية التي أدت لتفشي الفقر والفساد.

وهذا ما يجعل المنطقتين ملجأ للخلايا الإرهابية النائمة، للتدريب، والتنسيق الإرهابي عبر الوطني، وكذلك لتطوير إرهاب أفروا–مغاربي مهدد لكل المنطقة، مع مختلف الجماعات المسلحة التي تشكل خطر على الأمن استقرار الدولة وبنائها.(3)

الحركات الجهادية في الساحل وغرب افريقيا.

أ- القاعدة في المغرب الإسلامي

تمكنت القاعدة ولما يزيد علي العقد من الزمن من التجذر والتمدد في المجتمعات المحلية في الصومال ومالي والنيجر والسودان ونيجيريا والجزائر وبدرجات أقل في كينيا وتشاد وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وبوركينافاسو. كما سيطرت القاعدة علي أهم ممرات ومعابر التهريب في المنطقة الممتدة من السنغال وغينيا على ساحل الأطلسي إلى القرن الإفريقي على سواحل المحيط الهندي.

معظم دول الساحل الإفريقي تعاني من الفشل السياسي والفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الاقتصادية وتتسم حكوماتها بعدم قدرتها على فرض سلطتها خارج المدن الرئيسية مما فتح الباب على مصراعيه لتفشي جرائم الاتِّجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح. وهكذا تمكَّن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات والقدرة على التنقل بحرية في المنطقة في عقد تحالفات مع الجماعات المحلية والاستعانة بقبائل الطوارق وقبائل أزواد المتمردة على الحكم في مالي.واستغلت القاعدة الأوضاع المتردية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتتغلغل وتنتشر بين المجتمعات المحلية الإفريقية حتى غدت جزءًا أصيلًا في دولٍ كمالي والصومال وشمال نيجيريا.(4)

أو ذات سطوة وحضور في دول كليبيا والنيجر وإقليم دارفور بالشمال الغربي للسودان وسيناء في مصر وشكَّلت خلايا نائمة في كلٍّ من موريتانيا والسنغال والجزائر وتونس ومصر والسودان وشمال تشاد وإفريقيا الوسطي وكينيا وأوغندا.

عمل انهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا (في أعقاب سقوط نظام القذافي) والتراجع المريع في السيطرة على الحدود، على تحويل ليبيا إلى مستودع للحصول على الأسلحة اللازمة لتمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة التي أصبح لديها الآن ترسانة ضخمة من الأسلحة بما فيها صواريخ مضادة للدروع بل وللطائرات(5) .

العنصر الآخر الذي أسهم في تمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة في حزام الساحل الإفريقي كان التمويل الذاتي الوافر، حيث "تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة إلى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تُدِرُّ عليها ما يقرب من ثلاثة آلاف وأربعمائة مليون دولار في العام من مبالغ الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن وتوفير الحماية لعمليات تهريب السلع والمخدرات والأسلحة واستخدام هذه الموارد الضخمة في تمويل التدريب وإقامة ملاذات آمنة والقيام بعملياتها المسلحة"؛ مما سيحوِّل القارة الإفريقية إلى نقطة انطلاق جيدة لتنمية قواعد الإرهاب وشنِّ هجمات مسلحة في أنحاء العالم(6) .

ب: تنظيم بوكو حرام.

تعد المنظمة من أخطر التنظيمات بعد تنظيم القاعدة فهي تسمى الجماعة إسلامية نيجيرية مسلحة وتعني (تحريم التعليم الغربي) وتأسست عام 2004 على يد محمد يوسف وأقامت الجماعة قاعدة لها في قرية كاناما بولاية بوبه شمال شرق نيجيريا على الحدود مع النيجر.

وتركز بوكو حرام على عدد من الأصول الفكرية مثلها مثل الجماعات الارهابية الاخرى وهي:

- الحاكمية، وتكفير الحكم الوضعي والديمقراطية واعتبارها أديانا مخالفة للإسلام وخروجا منه.
- اعتقاد الفرقة الناجية وأنهم الطائفة المنصورة المبشّر بها في نبوءات آخر الزمان
- تحريم التعليم الغربي من المدارس إلى الجامعة.
- ضرورة إقامة «الدولة الإسلامية» والبيعة للإمام.
- الولاء والبراء ومعاداة المخالفين، سواء من المستغربين أو من الاتجاهات المذهبية الأخرى كالصوفية والتشيّع.

ومن اسباب اندلاع أعمال العنف في البلاد هو العنصر الديني حسب بعض المفكرين الأفريقيين خاصة النيجيريين وأيضا التنافس على السلطة وأيضا تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهم حيث تنعدم سياسة التوزيع العادل للثروة ويرتبط هذا التوزيع بالتحيزات الاثنية والدينية وانتشار الفساد في البلاد.(7)

ان التحول لبيعة «داعش» أعطى زخما أكبر للتنظيم المتمدد في نيجيريا ودول الجوار، وسيجد مددا من استقرار «ولاية داعش» في جنوب ليبيا القريبة، وهو ما عبر عنه الرئيس النيجيري محمد بخاري أمام البرلمان الأوروبي في 3 فبراير (شباط) الحالي 2015 بأنها تعد «قنبلة موقوتة» بالنسبة لأفريقيا وكذلك لأوروبا.

بعد أفول «القاعدة» وصحوة «داعش» جاء تحول شيكاو للبيعة لـ«داعش» في مارس 2015 خطوة مشجعة ومهمة جدًا بالنسبة إلى «البغدادي» الذي قبلها مرحبًا أملا في مزيد من التوسع في أفريقيا وسحب البساط من تحت أقدام «القاعدة»، ولكن في المقابل تأمل «بوكو حرام» من هذه البيعة الحصول على المزيد من الدعم المالي واللوجستي والإعلامي الذي يبدو أن شيكاو قادر عليه.(8)

يلح كثير من دارسي «بوكو حرام»، مثل الدكتور حمدي عبد الرحمن وعمر سيتي وثروتمان وغيرهم، على أن الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية وهشاشة الدولة والخدمات في نيجيريا ساعدت هذه الحركة المتطرفة على التضخم والحضور الأيديولوجي والمؤثر في شمال نيجيريا والبلدان المجاورة، في مواجهة الحكومة النيجيرية الاتحادية والمكونات من غير المسلمين التي تمثل 40 في المائة من مجموع السكان(9) .

ويظل بين الداخل والخارج وجدليتهما يجتمع تفسيران يكتملان ويتداعمان، في تفسير ظهور مختلف الظواهر والتنظيمات المتطرفة، لكن العامل الأيديولوجي يظل أقوى من سواه، وهو ما يجذب المقاتلين الأجانب من دول الغرب الليبرالي وغيرها، فقد كان له الفضل في صنع محمد يوسف وجماعته فيما بعد.

2- الهجرة غير الشرعية.

تعريف الهجرة غير الشرعية:

تُعرف أيضاً بالهجرة غير المشروعة، والهجرة السريّة، وهي عمليّة انتقال الأفراد والجماعات بين الدّول بطريقةٍ غير قانونية، وتكون خارقةً للقوانين والإجراءات للبلد المهجور إليه؛ حيث يدخلها المُهاجر دون الحصولِ على تأشيرة دُخول(10) .

3- اسباب الهجرة غير الشرعية في غرب أفريقيا

-**اقتصادي**، حيث تتسع رقعة الفقر والبطالة في مجتمعات غرب أفريقيا، وتبدو بعض الدول عاجزة عن تلبية احتياجات وطموحات شريحة من الشباب تخرجت في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، ولم تستوعبها سوق العمل، ويبدو طريقها شبه مسدود في تكوين حياة طبيعية لائقة، لا سيما مع غياب مشروعات حقيقية للتنمية، وتطبيق برامج التكيف الهيكلي، وتعاظم الاحتكارات، ووجود خلل جسيم في توزيع الثروة، أو في تساقط ثمار التنمية زعلى القاعدة الغالبة من السكان.(11)

-**سياسي**: حيث الاضطرابات التي تضرب بقسوة الكثير من دول جنوب المتوسط وأفريقيا، جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة قطاعات اجتماعية التمرد على الأوضاع الظالمة القائمة من جانب آخر، وكل هذا بسبب عدم اكتمال عملية إنتاج الدولة المدنية الحديثة التي ترتب سبلاً طوعية لانتقال السلطة، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح الفئات والشرائح الاجتماعية كافة، وتصون الحريات العامة في التفكير والتعبير والتدبير. وفي المقابل، يدرك المهاجرون أنهم ذاهبون إلى بلدان إنْ وجدوا فيها موطئ قدم ستتغير حياتهم بالكلية.(12)

-**اجتماعي**: يرتبط تارة بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة، وتارة أخرى بانسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها، لا سيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع، سواء بالطرق التقليدية أم

عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وطالما ينجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصة نجاح واحدة لمهاجر، ويزيحون عمداً قصص فشل لا تحصى، انتهت بمآسي وفواجع.

-**أمنى:** بسبب تفشي الجريمة المنظمة والارهاب في منطقة غرب افريقيا حيث ادى تنامي الفكر التطرفي والجماعات الارهابية المختلفة وسهولة الوصول الى السلاح وتفشي كل انواع الاجرام الى صعود مستوى الجريمة واللامن داخل الدولة في افريقيا بالإضافة الى مستويات الامن الانساني كالصحي والبيئي والغذائي شبه منعدمة في بعض الدول كالسيراليون والتوغو.(13)

ب: أثر التهديدات اللاتماثلية على بناء الدولة.

1- أثره على الجانب السياسي والأمني.

تعد مسالة بناء الدولة قضية محورية في القارة الافريقية واي مرحلة بناء سياسي مؤسساتي، قوي يتطلب نوع من الاستقرار الأمني وهذا جزء ما تعانيه الدولة خاصة مع تنامي الظاهرة الإرهابية وتواجد الاشكال الجديدة للتهديد.

ولا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة بدرجات متفاوتة إنما تترك تأثيراتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية وفي طبيعة علاقاتها بمجتمعات من ناحية ثانية وفي نمط علاقاتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة ".

كما تتجلى أهم أبعاد مظاهر الأزمة البنائية فيما يلي: عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة و تضخم اجهزة الدولة والتأزم في علاقة الدولة بالمجتمع و اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي و الجوانب التقليدية المعيقة لبناء الدولة و يتطلب بناء الدولة توفر بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومؤسساتية توفر امكانية الاستمرار والنمو بطريقة متصاعدة بعيدة عن الانقطاع والتراجع ويلعب الارث التاريخي والاجتماعي دورا حيويا في هذا البناء .أما عن المستلزمات السياسية والاجتماعية لبناء الدولة الديمقراطية فهذا يعني مجموعتين من العوامل وهي من

جهة العوامل الذاتية التي تعين للحركة أهدافها و قيمها التي تناضل من اجل تحقيقها و تغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول اليه. ومن جهة ثانية العوامل الموضوعية التي لا تقوم أي حركة متميزة ومنظمة من دونها أي البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تخلق الحركة وتشترط تطورها وتعين افاق عملها معا.(14)

ويبقى التداخل بين الجانبين الامني والسياسي وان تحقيق الاستقرار الأمني يساعد على نجاح البناء المؤسساتي، كما ان نجاح بناء ديمقراطي يحقق العدالة الاجتماعية يقضي على الازمات الأمنية في المنطقة.

2- أثره على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

منطقة غرب افريقيا اقتصاديا من أكبر المناطق التي تحدث فيها تبادلات تجارية وكذا ممر لأنابيب البترول بما ان خليج غينيا من اغنى المناطق بالثروات الأولية في العالم ونيجيريا تعد من أكبر مصدري النفط في افريقيا باحتلالها المرتبة الأولى وأدى تفشي التهديدات اللاتماثلية الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. (15)

أدى تباين السياسات الاقتصادية في دول غرب افريقيا وكذا التشابه في البناء المؤسسي الاقتصادي لهذه الدول، وهو ما أدى إلى تدهور الحالة الاجتماعية، حيث تزايدت ظاهرة الفقر، نتيجة للسياسات المالية المؤثرة على مستوي الدخل، وهو ما أسهم بشكل مباشر في إعادة تقسيم المجتمع إلى طبقتين، أغنياء وفقراء، مع تلاشي الطبقة الوسطي التي كانت عماد المجتمع الغربي في مسار تطوره الاقتصادي والاجتماعي. ويتلازم مع ظاهرة الفقر ظاهرة البطالة، والتي تعد تحديا جديا أمام الدول الغرب افريقية.(16)

وفي ظل غياب الديمقراطية، تنفق الحكومات الاستبدادية الفاسدة أموالا طائلة على متطلبات حماية أنظمتها السياسية واستدامتها، مما يؤثر في تعظيم إمكانيات

إحداث التنمية البشرية في دول غرب افريقيا. ويضيف أن التجزئة التي تعيشها الأنظمة الافريقية أدت إلى الانتقاص من سيادتها الوطنية التي تعززت بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وما خلفته من حالة عدم توازن، فضلا عن التأثير في السياسات المحلية لبعض البلدان في غرب افريقيا،خاصة الريعية.

ج: الياتحل التهديدات الغير التقليدية.

1- مركب الامن الإقليمي.

واقع الأمن الإقليمي بالمنطقة يُظْهِرُ أن حجم التهديدات الأمنية وطبيعتها العابرة للحدود الوطنية تُحتِّم على دول المنطقة التركيز على مقاربة جماعية لها عبر الاهتمام بالتعاون الإقليمي من أجل ضمان أمن المنطقة، عبر التعاون الاقليمي المشترك، ويحظى الامن الاقليمي المشترك بمنطقة غرب افريقيا بتقدير خاص، فقد ساهمت الجماعة الامنية للمنطقة عبر الياتها في مقاربة التهديدات الامنية، كما أضحى التعاون المشترك مع باقي الفاعلين خارج الاقليم محوريا لتنويع خياراتها الأمنية.(17)

وقد كانت الترتيبات الأمنية الإقليمية تُعتبر ضمن الحلول التي تم التوافق عليها من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة، عبر التركيز على توحيد جهود دول المنطقة وتكاملها في استراتيجية أمنية متوافق حولها تتيح لدولها التصدي الجماعي للتهديدات الداخلية والخارجية، أبرزها، الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا المعروفة اختصارا بسيدياو بالفرنسية أو بالايكواس بالإنجليزية.

وقد ساهمت الجماعة في تسوية النزاعات والصراعات بالمنطقة وكانت الجماعة سبَّاقة إلى رفع لواء تعزيز الأمن الإقليمي، وتعزيز دورها في تسوية النزاعات بالمنطقة. وفي سياق متصل، تعمل الجماعة على توسيع اليات التنسيق المشترك خارج الاقليم، حيث أضحت التهديدات الأمنية تستلزم مقاربة تشاركية بين الدول

الإقليمية مع باقي الأطراف الدولية، إما عبر التعاون المشترك مع الدول، أو من خلال تنسيق جهودها مع المنظمات الدولية(18).

تعد ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والتعددية السياسية داخل الدولة في افريقيا الخطوة الأساسية لبناء دولة القانون، فإن من أهم خصائص الدولة المدنية الحديثة هو ارتكازها على نظام مدني يقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى تأكيد مبدأ الديمقراطية والمواطنة ووجود حد أدنى من القواعد التي تشكل خطوطاً حمراء يجب عدم تجاوزها، على رأسها احترام القانون وسيادته.

يولد تعزيز دولة الحق والقانون درجة من الرضا الشعبي وهذا ما يسميه" تيد جار" توافق بين الإمكانيات والتطلعات، مع تعزيز المشاركة السياسية لكل أطياف المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني الفعال والمستقل ماديا عن الدولة، كل هذا يؤدي إلى نزع الطائفية والجهوية وكذا التطرف من المجتمع الإفريقي ويحارب الفقر ويحقق كل أسس الأمن الإنساني التي أدى عدم وجودها إلى نشوء التهديدات اللاتماثلية التي شرحناها والتي كان مصدرها الأساسي الحاجة الاقتصادية والاجتماعية وكذا الهوة بين الدول والمجتمع.

استنتاجات:

أثرت التهديدات اللاتماثلية على عملية بناء الدولة بشكل كبير في غرب افريقيا، خاصة في ظل أللاستقرار الأمني الذي خلقته المنظمات الإرهابية والعدد الكبير من الاغتيالات والهجمات المختلفة، في بوركينافاسو ونيجيريا وغيرها من الدول، وكذا من الناحية الاقتصادية في ظل هروب المستثمرين وتأثر الشركات الأجنبية من التنظيمات من جهة وعدم وجود مناخ للاستثمارات بسبب العوائق الإدارية.اما

بخصوص الهجرة غير الشرعية فالدولة في غرب إفريقيا لها المسؤولية الكبرى في ظل انعدام المساواة والعدل الاجتماعي والفقر والأوبئة وغياب اقتصاديات قوية لبلدانها خلق هوة كبيرة بين الدولة والمجتمع لذلك الحل الأمثل لها التوجه لدولة الحق والقانون. وهذا في ظل ولاء النخبة للخارج والتمويل الذي تتحصل عليه الجماعات الإرهابية في المنطقة يجعلنا نتساءل على دور القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية في المنطقة التي تدعي محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية في أفريقيا.

قائمة الهوامش:

1 عبد الرحمن: تحولات الخطاب الإسلامي في أفريقيا، ط1، مركز الأهرام للنشر،2015.

2 لندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

3 عبد القادر رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، طبعة أولى، 2011.

4 كلاوس شتيكر، فشل نيجيريا وصحوة عالمية في مواجهة بوكو حرام، تر: رائد الباس، دويتشة، قنطرة 2014.

5 لندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

6 مجذوب محمد، التنظيم الدولي النظرية والمنتظمات العالمية والاقليمية المتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 9، 2007.

7 محسن بن العجمي العيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

8 منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات–الميادين–التحديات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

9 منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره.

10 السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، تحرير، جامعة القاهرة، مصر، البحوث والدراسات الإفريقية، 2007م.

باخوية دريس: جرائم الارهاب في دول المغرب العربي الجزائر نموذجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون،لعدد 11، الجزائر، جوان2014.

11 شهرزاد أدمام، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 1، 2013.

12 سهام يحياوي، أمننه الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية (دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو مغاربي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014).

13 أسامة بدير، دراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف والحجم – المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب،

14 الحسين الشيخ العلوي: منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات (تاريخ النشر: 31 أغسطس/آب 2015)، (تاريخ التصفح: 08 مارس 2018):
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm

15 حمدي عبد الرحمن: صعود القاعدة في إفريقيا، موقع الجزيرة نت (تاريخ التصفح: 09 مارس 2018، الساعة 18.30.)
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/9/8/صعود القاعدة/

16 كرم سعيد، نيجيريا العنف الطائفي يأكل مقومات الدولة، المركز العربي للبحوث، 10 مايو متاح علىwww.acrseg.org(تاريخ التصفح: 09 مارس 2018، الساعة 18.30.)
http://www.aldiwan.org/News-Actions-Show-id-357.htm.(تاريخ التصفح: 09 مارس 2018، الساعة 18.30.).

17 شهرزاد أدمام، مرجع سبق ذكره.

18 لندة عكروم، مرجع سبق ذكره.

19 مجذوب محمد، مرجع سبق ذكره.